



دورة معيار المحاسبة الدولي 37 المخصصات والخصوم المحتملة والعقود المرهقة مع الأحداث اللاحقة وفق معيار المحاسبة الدولي 10

6 – 10 سبتمبر 2027

لندن - فندق أربع نجوم في وسط لندن



دورة معيار المحاسبة الدولي 37 المخصصات والخصوم المحتملة والعقود المرهقة مع الأحداث اللاحقة وفق معيار المحاسبة الدولي 10

المرجع: 28908_1940 التاريخ: 6 - 10 سبتمبر 2027 المكان: لندن - فندق أربع نجوم في وسط لندن الرسوم: SAR 23000

مقدمة:

دورة معيار المحاسبة الدولي 37 المخصصات والخصوم المحتملة والعقود المرهقة مع الأحداث اللاحقة وفق معيار المحاسبة الدولي 10 دورة تمتد أسبوع لموظفي التقارير المالية ومحاسبة المجموعات والمراجعة، وتنتهي بإعداد ملف مراجعة المخصصات والأحداث اللاحقة. فكثر من المنشآت تقيّد مخصصات القضايا والضمانات وإعادة الهيكلة وإعادة تأهيل المواقع على أدلة ضعيفة، وتغفل عقود التوريد المرهقة، وتخطئ في تصنيف الأحداث الواقعة بعد نهاية السنة، فتظهر تعديلات المراجع وإعادة عرض الإيضاحات. ويعد المشاركون أرصدة نهاية السنة أو يراجعونها، ويتدربون عبر دراسات حالة على مطالبات وعقود وسجلات أحداث واقعية. وتقدم كور كونسبت هذه الدورة.

أهداف الدورة:

- تحديد وجود واجب قانوني أو ضمني ناشئ عن حدث سابق، والحكم بما إذا كان الأمر يتطلب مخصصاً أو إفصاحاً عن خصم محتمل أو لا شيء
- قياس المخصصات بأدق تقدير متاح وتطبيق معدل خصم قبل الضريبة وتسجيل إطفاء الخصم
- بناء مخصصات القضايا والضمانات وإعادة الهيكلة وإزالة الأصول وإعادة تأهيل المواقع والمعالجة البيئية من أدلتها المصدرة
- اختبار العقود لتحديد ما إذا كانت مرهقة باستخدام تكلفة الوفاء بالعقد وتسجيل المخصص الناتج
- تصنيف الأحداث اللاحقة لفترة التقرير إلى معدلة وغير معدلة وفق IAS 10 وصياغة الإيضاحات المرتبطة بها
- تجميع أدلة المراجعة وتحليل الحساسية الداعمة لتقديرات الإدارة ضمن ملف مراجعة المخصصات والأحداث اللاحقة

الفئة المستهدفة:

- موظفو التقارير المالية المسؤولون عن أرصدة نهاية السنة والإيضاحات وجدول حركة المخصصات
- موظفو محاسبة المجموعات المسؤولون عن توحيد مخصصات الشركات التابعة وتقارير الأحداث بعد نهاية السنة
- موظفو المراجعة الداخلية المسؤولون عن اختبار التقديرات وسجلات المطالبات وضوابط الإقفال
- موظفو المراجعة الخارجية المسؤولون عن جمع الأدلة على تقديرات الإدارة والأحداث اللاحقة
- موظفو المحاسبة الفنية المسؤولون عن تطبيق سياسات IAS 37 وIAS 10 في وحدات الأعمال

محاوّر الدورة:

اليوم 1: أسس المخصصات وشروط الاعتراف وفق IAS 37

- نطاق IAS 37 المخصصات والخصوم المحتملة والأصول المحتملة واستثناءاته وعلاقته بالمعايير الأخرى
- أدلة الواجب القانوني والواجب الضمني الناشئ عن أحداث سابقة
- تقييم احتمال التدفق الخارج للموارد باستخدام سلم الاحتمالات
- اختبار إمكانية التقدير الموثوق والحالات النادرة غير القابلة للقياس
- مراجعة أساسية لسجل المخصصات في الفترة الحالية

اليوم 2: نماذج القياس والخصم وحقوق الاسترداد

- أدق تقدير متاح بطريقة القيمة المتوقعة والنتيجة الأرجح
- تعديل المخاطر واختيار معدل الخصم قبل الضريبة
- إطفاء الخصم وعرضه ضمن تكاليف التمويل
- حقوق الاسترداد واختبار شبه التأكد من التحصيل
- جدول حركة استخدام المخصصات وتغيرات التقديرات

اليوم 3: المخصصات المحددة في الممارسة اليومية

- مخصصات القضايا والمطالبات بالاستناد إلى تقييمات المستشار القانوني
- مخصصات الضمان المبنية على بيانات معدلات المطالبات التاريخية
- مخصصات إعادة الهيكلة وإعلان الخطة الرسمية المفصلة
- واجبات إزالة الأصول وإعادة تأهيل المواقع المضافة إلى تكلفة الأصل
- مخصصات المعالجة البيئية ومحفزات نشوء الواجب الضمني

اليوم 4: العقود المرهقة والبنود المحتملة وأحداث IAS 10 وأدلة المراجعة

- اختبار العقد المرهق باستخدام مكونات تكلفة الوفاء بالعقد
- شجرة قرار الإفصاح عن الخصوم المحتملة والأصول المحتملة
- مصفوفة تصنيف الأحداث المعدلة وغير المعدلة وفق IAS 10 الأحداث بعد فترة التقرير
- تاريخ اعتماد القوائم وفق IAS 10 وإعادة تقييم فرض الاستمرارية
- اختبار أدلة المراجعة لتقديرات الإدارة وتحليل حساسيتها

اليوم 5: تطبيق دراسات الحالة وإعداد ملف مراجعة المخصصات والأحداث اللاحقة

- حالة تقديرات القضايا والضمانات في مجموعة صناعية
- حالة خصم تكاليف إعادة تأهيل الموقع في نشاط استخراجي
- حالة مراجعة عقد توريد مرهق لدى مقاول إنشاءات
- حالة سجل الأحداث بعد نهاية السنة في مجموعة خدمات
- استكمال ملف مراجعة المخصصات والأحداث اللاحقة ومناقشته

المهارات التي ستكتسبها:

- تحليل الحدث المنشئ للواجب
- التقدير بطريقة القيمة المتوقعة
- تطبيق معدلات الخصم
- اختبار العقود المرهقة
- صياغة إيضاحات البنود المحتملة
- تصنيف الأحداث اللاحقة
- تحليل حساسية التقديرات
- مطابقة سجلات المطالبات

لماذا تحضر هذه الدورة:

- تسليم ملف مراجعة المخصصات والأحداث اللاحقة إلى المراقب المالي ولجنة المراجعة قبل بدء أعمال المراجعة السنوية
- الحكم على كل مطالبة أو كفالة أو عقد خاسر بما إذا كان يحتاج إلى مخصص أو إيضاح أو لا قيد أصلاً
- تفادي تعديلات المراجع المتأخرة وإعادة عرض الإيضاحات والخسائر غير المسجلة الناتجة عن عقود مرهقة أو أحداث لاحقة مغفلة
- نقل شجرة قرار المخصصات ونموذج جدول الحركة وسجل الأحداث إلى فرق الإقفال في وحدات الأعمال الأخرى

الخاتمة:

بعد العودة إلى العمل يسلم المشاركون ملف مراجعة المخصصات والأحداث اللاحقة إلى المراقب المالي ومسؤول تقارير المجموعة ولجنة المراجعة. ويعتمدون عليه في إقرار رصيد المخصصات في نهاية السنة وإيضاح الخصوم المحتملة ومعالجة كل حدث مسجل بين تاريخ التقرير وتاريخ اعتماد القوائم. وبعد أول إقفال يستخدم فيه الملف، تقارن الوحدة المخصصات المقيدة بالتسويات الفعلية، وتراجع اختيارات معدلات الخصم، وتحدث شجرة القرار في المواضيع التي أثار فيها المراجعون تساؤلات.

الأسئلة الشائعة:

ما الذي يحتاجه المشارك قبل دورة معيار المحاسبة الدولي 37 المخصصات والخصوم المحتملة والعقود المرهقة؟

يحتاج المشارك إلى خبرة في إعداد أرصدة نهاية السنة والإيضاحات أو مراجعتها. ويساعده إحضار قائمة مطالبات مجهولة أو بيانات ضمان أو عقد خاسر أو سجل أحداث بعد نهاية السنة على ربط دراسات الحالة والملف الختامي بمنشأته.

بم تختلف دورة معيار المحاسبة الدولي 37 المخصصات عن دورات IFRS العامة؟

تخصص هذه الدورة أسبوع لمجال حكم مهني واحد هو المخصصات والبنود المحتملة والعقود المرهقة وأحداث IAS 10. أما دورات IFRS العامة فتتمحور حول هذه الموضوعات جلسة واحدة بين الإيرادات والإيجار والأدوات المالية والتوحيد، فلا تبني مهارات القياس والأدلة كاملة.

متى يتطلب العقد المرهق وفق معيار المحاسبة الدولي 37 تكوين مخصص؟

يتطلب العقد مخصصا عندما تتجاوز التكاليف التي لا يمكن تجنبها للوفاء به المنافع الاقتصادية المتوقعة منه. وتضم تكلفة الوفاء التكاليف الإضافية المباشرة وحصّة من التكاليف الأخرى المرتبطة مباشرة بتنفيذ العقود.

ماذا يعود به المشارك من دورة معيار المحاسبة الدولي 37 المخصصات والأحداث اللاحقة؟

يعود المشارك بملف مراجعة المخصصات والأحداث اللاحقة، ويضم سجل مخصصات بحسابات القياس، وشجرة قرار للإفصاح عن البنود المحتملة، وسجل أحداث وفق IAS 10، وحرمة أدلة تدعم كل تقدير من تقديرات الإدارة.